

الدكتور محمد معيط وزير المالية:

زيادة الإنفاق على الدعم لتصل إلى 324.4 مليار جنيه مقارنة بـ 276.7 مليار جنيه عن العام المالي 2017/2016 منها 81 مليار جنيه لدعم السلع التموينية ورغيف الخبز

781 مليار جنيه إجمالي الإيرادات العامة للعام المالي الماضي بنسبة زيادة 18.5% عن العام السابق

ارتفاع المصروفات إلى تريليون و 205 مليار جنيه بنسبة زيادة 17% عن العام السابق

157 مليار جنيه زيادة في حصيللة الضرائب لتسجل 566 مليار جنيه للعام المالي 2018/2017

433.9 مليار جنيه حجم العجز في ميزانية 2018/2017 بنسبة 9.8% مقارنة بـ 10.9% عن العام المالي السابق

سداد 438 مليار جنيه فوائد ديون في العام المالي 2018/2017  
17.2% زيادة في الإنفاق العام على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

70 مليار جنيه الإنفاق على معاش تكافل وكرامة ودعم صناديق المعاشات

لجنة مشتركة مع البنك المركزي تجتمع شهريا لتنسيق السياستين المالية والنقدية

## استصدار حزمة من القوانين لدعم منظومة التطوير في الإصلاح الاقتصادي والمالية العامة

حزمة من الإجراءات لميكنة المالية العامة ودورة الأعمال والخدمات  
الضريبية لتحسين بيئة الاستثمار

استصدار قانون لزيادة نسب الخصم الضريبي بتكلفة علي الخزنة  
العامة تبلغ 9 مليارات جنية

المشاركة بقوة في جهود تطبيق منظومة التأمين الصحي الاجتماعي  
الشامل

إصدار قرارات وزارية لإلزام المجتمع الضريبي وبقية فئات المجتمع  
بالسداد الالكتروني لمستحقات الدولة بدل "الكاش"

اعلن الدكتور محمد معيط وزير المالية نتائج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة  
للسنة المالية 2017-2018 والذي اظهر انخفاض نسبة العجز الكلي إلي الناتج المحلي  
الإجمالي الي نحو 9.8% مقابل نحو 10.9% في العام المالي 2016-2017 ، لافتا  
الي أنه لأول مرة منذ ست سنوات يصل معدل العجز الكلي إلي الناتج المحلي اقل من  
نسبة 10%، حيث بلغ العجز الكلي نحو 433.9 مليار جنية مقابل 379.6 مليار جنية  
في العام المالي 2016-2017.

وقال الوزير إنه لأول مرة يتحقق فائض أولي في الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة  
بلغ نحو 4.4 مليار جنية حيث استخدم هذا الفائض في تمويل سداد جزء من فوائد الدين  
العام، والتي اظهر الحساب الختامي قدرة الدولة علي سداد أعباء الدين العام حيث زادت  
قيمة الفوائد المسددة بنسبة 38.3% عن العام المالي 2016-2017 لتسجل نحو 438  
مليار جنية.

واشار الي ارتفاع اجمالي قيمة المصروفات العامة بنسبة زيادة 17% لتسجل نحو  
تريليون و205 مليار جنية وهو ما يرجع الي ارتفاع الإنفاق علي برامج البعد الاجتماعي،  
فمثلا ارتفاع الإنفاق علي الأجور وتعويضات العاملين بنسبة 4.3% عن مستويات العام

المالي 2016-2017، لتسجل 235.2 مليار جنيه، كما زاد الإنفاق علي الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بنسبة 17.2% لتسجل 324.4 مليار جنيه.

وأشار الوزير الي ان برنامج دعم السلع التموينية شهد اكبر زيادة في مخصصاته بلغت نسبتها 69.3% لترتفع الي نحو 80.5 مليار جنيه العام المالي 2017-2018 مقابل 47.5 مليار جنيه العام المالي 2016-2017، كما زادت مخصصات معاش تكافل وكرامة بنحو 10 مليار جنيه ليسجل نحو 17.5 مليار جنيه مقابل 7.5 مليار جنيه في العام المالي 2016-2017، كما زادت مساهمة الخزانة العامة في صناديق المعاشات بنسبة 16.1% لتصل الي 52.5 مليار جنيه مقابل 45.2 مليار جنيه بالعام المالي 2016-2017 ، كما ارتفع عدد المستفيدين من معاش تكافل وكرامة.

وحول جانب الإيرادات اوضح الوزير ان اجمالي الإيرادات العامة بلغت نحو 781.1 مليار جنيه بنسبة زيادة 18.5% عن العام المالي 2016-2017 وبنسبة 90.6% من المستهدف للإيرادات، لافتا الي ان نسبة نمو الإيرادات ارتفعت بمعدل اكبر من نمو المصروفات خلال العام المالي 2017-2018.

وقال ان حصيلة الرسوم الجمركية ارتفعت بنسبة 6.7% لتسجل نحو 36.6 مليار جنيه العام المالي 2017-2018 مقابل نحو 34.2 مليار جنيه في العام المالي 2016-2017.

كما اعلن وزير المالية عن تحقيق مصلحة الضرائب المصرية اكبر حصيلة ضريبية خلال العام المالي 2017-2018 في سابقة هي الأولى من نوعها على مدي السنوات الماضية سواء في الضريبة على الدخل أو الضريبة على القيمة المضافة، حيث بلغت الحصيلة الضريبية الفعلية 566.140 مليار جنيه بزيادة 28.2 مليار جنيه عن الربط المستهدف بالموازنة العامة لذلك العام والبالغ 537.9 مليار جنيه وبزيادة 157 مليارا عن المحقق في العام المالي 2016-2017 والبالغ 409 مليارات جنيه.

وأشار الوزير الي ان هذه الطفرة في الحصيلة يرجع الي ارتفاع حصيلة الضرائب علي الدخل بنحو 78 مليار جنيه لتحقق 304.497 مليار جنيه، وارتفاع حصيلة الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 79 مليار جنيه لتسجل 261.643 مليار جنيه لترتفع حصيلة الضرائب دون الجهات السيادية نحو 414.166 مليار جنيه بزيادة 114 مليارا عن العام المالي 2016-2017

جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده اليوم د. محمد معيط وزير المالية بحضور احمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية ود. إيهاب أبو عيش نائب وزير المالية لشئون الخزانه العامه ورؤساء القطاعات والمصالح التابعة لوزارة المالية

واضاف الوزير ان حصيلة ضرائب الجهات السيادية للعام المالي 2017-2018 ارتفعت بنحو 15 مليار جنيه عن الربط المستهدف البالغ قدره 137 مليار جنيه لتحقيق 152 مليار جنيه، لافتا الي ان مركز كبار الممولين ساهم بالقدر الاكبر من الحصيلة حيث حقق 389.631 مليار جنيه مقابل 275.135 مليار جنيه العام المالي -2016-2017 اي ان الزيادة في حصيلة المركز تتجاوز الـ114 مليار جنيه.

واكد الوزير ان زيادة الحصيلة الضريبية خلال العام المالي 2017-2018 يرجع إلى:

- الاهتمام بضرريبة التصرفات العقارية حيث وقعت وزارة المالية بروتوكول تعاون لهذا الغرض مع وزارتي العدل والإسكان مما أدى إلى ارتفاع حصيلة ضريبة التصرفات العقارية من 340 مليون جنيه الى نحو 2 مليار جنيه.
- بالنسبة للمهن غير التجارية (المهن الحرة) الخاصة بالأطباء المحامين والمحاسبين والفنيين والمهندسين فقد تم إنشاء مركز كبار ممولي المهن الحرة حيث بدأ العمل به بواقع 1561 ملف ضريبي من كبار ممولي المهن الحرة مع دمج المركز ليشمل المحاسبة عن ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة في مكان واحد لتخفيف العبء عن الممولين وتسهيل سرعة التحصيل مما أدى إلى زيادة الحصيلة من المهن الحرة من واحد مليار جنيه إلى 1.6 مليار جنيه
- تفعيل قانون إنهاء المنازعات الضريبية بهدف القضاء على المنازعات الضريبية مما أدى إلى حل الكثير من الخلافات الضريبية بين مصلحة الضرائب والممولين وتحقيق حصيلة ضريبية من إنهاء المنازعات الضريبية 16.6 مليار جنيه.

من ناحية أخرى قال الدكتور محمد معيط انه تنفيذًا لتكليفات الرئيس عبد الفتاح السيسي للحكومة الخاصة بتطوير أداء الاقتصاد المصري فقد تم اتخاذ عددا من الإجراءات خلال الشهر الحالي أبرزها الاتفاق مع محافظ البنك المركزي علي إنشاء لجنة مشتركة للتنسيق الكامل بين السياستين المالية والنقدية من اجل إحداث نقلة نوعية في مسيرة الاقتصاد الوطنى لوضع مصر ضمن أفضل 30 اقتصاداً على مستوى العالم من حيث التنافسية وتدعيم جهود البنك المركزي لنشر مبادرة الشمول المالي في المجتمع المصري وتعميم المنظومة الإلكترونية وتحصيل جميع الإيرادات الحكومية بالطرق الإلكترونية والحد من التعاملات النقدية الكاش و إلزام المتعاملين مع الجهات الحكومية بسداد جميع المستحقات المالية الحكومية التي تزيد قيمتها عن 100 ألف جنيه بإحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي اتاحتها وزارة المالية بالتعاون مع البنك المركزي والجهاز المصرفى وسيكون السداد الإلكتروني إلزامياً اعتباراً من أول يناير 2019 لجميع المبالغ المالية المستحقة للحكومة.

واضاف انه اصدر ايضا قرارا بالزام المجتمع الضريبي بتقديم جميع الإقرارات الضريبية إلكترونيا علي أن يصبح إلزاميا اعتباراً من أول أكتوبر بعد ان كان تجريبيا خلال الفترة من يوليو الي نهاية سبتمبر.

واضاف الوزير ان الوزارة تبنت حزمة من الاجراءات لزيادة دخول المواطنين فجانبا تطبيق العلاوة الدورية لاجور العاملين بالجهاز الاداري للدولة وايضا علاوة اصحاب المعاشات تم ايضا التطبيق الفوري اعتباراً من اول يوليو 2018 لقانون زيادة نسب الخصم الضريبي لخفض العبء الضريبي عن المواطنين،والذي يستفيد منه جميع العاملين بالدولة الي جانب العاملين بالقطاعين العام والخاص وبكافة الانشطة التجارية والخدمية حيث يرفع هذا القانون قيمة الإعفاء الضريبي الممنوح للأفراد من ٧٢٠٠ جنية إلي ٨٠٠٠ جنية، ويبلغ عبء تلك المزايا على الخزنة العامة للدولة نحو 4 مليارات جنية سنوياً.

وأشار الي ان وزارة المالية قامت بالعديد من الإجراءات لضمان بدء تطبيق المنظومة الجديدة للتأمين الصحي الشامل حيث تم اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتطبيق المرحلة الاولى للمنظومة التي تنطلق من محافظة بورسعيد، وقد شملت هذه الإجراءات مساندة وزارة المالية بكل قوة لوزارة الصحة والسكان وجميع الجهات المعنية بالمنظومة الجديدة للتأمين الصحي والتأكيد على التزام الخزنة العامة بدعم الأعباء المالية للمنظومة الجديدة لحين اكتمال قدرة المنظومة على تمويل نفسها ذاتياً، مع تحمل الخزنة عبء اشتراكات غير القادرين.

واشار الي إعداد وزارة المالية حزمة عاجلة من الإجراءات المالية لزيادة الإيرادات العامة وضبط الإنفاق الحكومي تشمل إعداد مشروع قانون بأيلولة نسبة 25% من الفوائض المرحلة للهيئات العامة الخدمية والاقتصادية وبنسب تتراوح بين 5% الى 15% من الأرصدة النقدية للحسابات والصناديق الخاصة التي تزيد عن 5 ملايين جنية.

شهد عام 2018/2017 إصدار عدد من القوانين والتشريعات التي ساهمت في تخفيض العبء الضريبي على المواطنين وتخفيض عجز الموازنة وزيادة إيرادات الدولة والانتهاج من ميكنة الموازنة العامة للدولة وتتمثل هذه التشريعات في الانتهاء من إقرار الحساب الختامي لعام 2017/2016 وإقرار الموازنة العامة للدولة للعام المالي 2019/2018.

وتعديلات قانون الجمارك لزيادة الفعالية في عمل المنظومة الجمركية وتعديلات على قانون الدخل بخصوص التصرفات العقارية وقانون الخصم الضريبي وقانون خصم نسبة من الصناديق والحسابات الخاصة وتعديلات على قانون المحاسبة الحكومية لاكتمال

منظومة (GFMIS) إدارة المعلومات المالية الحكومية والـ (TSA) منظومة حساب الخزانة الموحد.

الانتهاء من قانون المناقصات والمزايدات الجديد وقوانين زيادة المرتبات والمعاشات وقانون صندوق مصر السيادي.

وفي نفس السياق أكد احمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية أنه على الرغم من تعرض الموازنة لعدد من التغيرات والصدمات الاقتصادية الغير متوقعة عند إعداد الموازنة والخارج عن سيطرة وزارة المالية بقيمة تزيد عن 100 مليار جنيه خلال العام إلا أن وزارة المالية وبمساندة القيادة السياسية ودولة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء نجحت في تحقيق المستهدفات المالية بشكل كبير منها خفض معدلات الدين كنسبة من الناتج المحلي.

واضاف نائب وزير المالية للسياسات المالية ان تحقيق المستهدفات المالية لعام 2018/2017 ساهم في إحداث آثار ايجابية اهمها :

- استمرار نجاح تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي وهو مايزيد من ثقة المجتمع الدولي في سلامة الاوضاع الاقتصادية في مصر وتحسنها بشكل مستدام.

- تعزيز ثقة المستثمرين والمؤسسات الدولية في برنامج الاصلاح الاقتصادي بسبب جدية الاجراءات المتبعة وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي مما يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمارات المحلية والاجنبية وارتفاع معدلات النمو وحجم فرص العمل المحققة.

- استمرار دعم دول الـ G7 لخطة الاصلاح الاقتصادي المصري وهو ما سيساهم في زيادة رغبة مستثمرين من تلك الدول في الاستثمار في مصر.

- زيادة تدفقات الاستثمارات الاجنبية سواء في صورة شراء سندات واذون خزانة او استثمارات مباشرة

- خفض تكلفة الاقتراض على الجهات الحكومية والقطاع الخاص

- مزيد من التحسن في تقييم التصنيف الائتماني لمصر، وبالفعل قامت مؤسسة ستاندر أند بورز في مايو 2018 برفع تقييمها السيادي للاقتصاد المصري من "B-" إلى "B" مع التأكيد على النظرة المستقبلية المستقرة باعتباره خطوة مهمة لتدعيم الثقة في برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري وهم ما سيساهم في جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية لداخل البلاد، وخفض تكلفة التمويل للدولة وكافة المؤسسات وكذلك إلى القطاع الخاص.